

# تشكيل الحكومة في المغرب: المنهجية الديمقراطية والحسابات السياسية

محمد الرضواني

أستاذ العلوم السياسية، كلية الناظور - المغرب.

فرضت التحولات السياسية، واتساع دائرة المشاركة، التي شهدتها المغرب في السنوات الأخيرة، على الأحزاب السياسية، استحضار عدد من القواعد والمفاهيم، إما لتدعيم هذه التحولات وإما لتبرير مشاركتها في التسيير الحكومي، وتقوية موقعها في ذلك، وخصوصاً من قبل أحزاب المعارضة السابقة. فبعد الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٠٢ مباشرة، وبعد تعيين الملك لوزير تكنوقراطي، دافع حزب الاتحاد الاشتراكي عن المنهجية الديمقراطية، واعتبر القرار الملكي خروجاً عنها، باعتبار أن الحزب حائز أكبر عدد من المقاعد البرلمانية. لكن المنهجية الديمقراطية غير مرهونة بالادعاء الأخير فحسب، بل هي محكومة أيضاً بمجموعة من الشروط الأخرى.

## أولاً: شروط المنهجية الديمقراطية

### ١ - فارق في نسبة الأصوات

إن الانتقال الدوري والسلس والمحكم لمنصب الوزير الأول، في الدول الديمقراطية، بقدر ما يستند إلى نتائج انتخابية غير مشكوك في نزاهتها، واضحة وشفافة، بل ومتوقعة في أحيان كثيرة، استناداً إلى توجهات الرأي العام وإلى المنجزات الواقعية للحكومة السابقة، فإنه يستند كذلك إلى أعراف سياسية ودستورية تجسد العمق التاريخي للديمقراطية الغربية، وإلى ثقافة سياسية قوامها الاقتناع بنتائج صناديق الاقتراع، والإيمان باختلاف التوجهات الأيديولوجية، ومنطلقات البرامج الحزبية وأهدافها.

وهو ما يجعل تشكيل الحكومة يقوم على قواعد واضحة واستعداد مسبق ومنضبط للنتائج الانتخابية والتحالفات الحزبية القائمة على الاختلاف الأيديولوجي وتقارب البرامج، ويجعل منصب الوزير الأول يؤول إلى الحزب الحائز أكبر عدد من المقاعد البرلمانية، المزكى بوجود فارق معقول بين عدد مقاعد الحزب المتزعم للأغلبية وباقي الأحزاب المتحالفة معه؛ فارق يجنب الصراع الحاد بين الأحزاب المشكلة للأغلبية، على رئاسة الحكومة.

ولئن كان شرط الفارق المعقول في الأصوات بين الحزب المتزعم للأغلبية وباقي

الأحزاب الأخرى، يساهم في بروزه العديد من العوامل، كنمط الاقتراع، والخريطة الحزبية ونمط التحالفات، والأعراف الدستورية والسياسية، فإن غيابها بهذا الشكل في حالات استثنائية لا يهدد العملية الديمقراطية، إذ تشكل الثقافة السياسية السائدة، والاعتراف المتبادل بين الأغلبية والمعارضة، سواء داخل البرلمان أو خارجه، ضامناً رئيسياً للتناوب على السلطة استناداً إلى أغلبية برلمانية.

فالفارق المعقول في نسبة الأصوات يحد من الصراع على رئاسة الحكومة، ويسهل عملية تشكيل هذه الأخيرة، ويجعل التحالف عملية حزبية – برلمانية بالدرجة الأولى، بعيدة عن أي تأثير غريب من قوى غير الأحزاب السياسية، ويجنب بشكل مطلق أي تدخل مباشر أو غير مباشر لرئيس الدولة في عملية التحالف.

## ٢ - كتلة منسجمة

يعد استناد تشكيل الحكومة إلى أغلبية برلمانية في الديمقراطيات التمثيلية بمثابة مسلمة وقاعدة أوتوماتيكية، لا تشهد اختلافاً بين مكونات النظام السياسي؛ فالحصول على مساندة للبرنامج الحكومي، وطريق آمن لقانون المالية السنوي، وتأييد مستمر لمشاريع القوانين وتدعيم السياسات العامة وتفعيلها وإغنائها، كل ذلك يتطلب في الأساس أغلبية منسجمة مدافعة عن مختلف سياسات الحكومة وطروحاتها وإجراءاتها، وقادرة على ضمان الثقة واستمراريتها؛ فرئيس الوزراء يتولى تشكيل الحكومة، وتطبيق البرنامج الحكومي، ليس فقط، لأنه زعيم الحزب الفائز بأكبر عدد من المقاعد الانتخابية، بل كذلك لقدرته على ضمان أغلبية برلمانية، كشرط لتولي هذا المنصب والاستمرار فيه.

إن الحكم على كفاءة رئيس الحكومة وقدرته ونجاحه، لا يعتمد فقط على نجاعة برنامجه وسياسات حكومته، بل يستند كذلك إلى قدرته على ضمان انسجام الأغلبية البرلمانية، واستمرار تأييدها؛ فلئن كانت تسمية رئيس الدولة لزعيم الحزب الفائز بأكبر عدد من المقاعد الانتخابية، في منصب رئيس الحكومة، تتم بشكل أوتوماتيكي، فإنها لا تتم بشكل عبثي، فزعيم هذا الحزب هو الذي يقود المشاورات والاتصالات لتكوين أغلبية منسجمة لتكوين الحكومة، فالتسمية لا تتم بشكل مسبق، وليست محددة، ولا تشكل سلطة في حد ذاتها، بل هي إعلان نتيجة وتحصيل حاصل.

فقاعدة الأغلبية المنسجمة تمثل جوهر الديمقراطية التمثيلية، وأحد تعبيراتها الجوهرية الدالة والمجسدة لها، في مختلف أوجهها، ومسارها وسيرورتها، فتاريخياً تجسد هذه القاعدة الآلية التي تمكن البرلمان من تجسيد انتصاره على الملكيات المطلقة في أوروبا والحد من سلطاتها وتحديدها، وتشكل نظرياً التجسيد الفعلي للسيادة الشعبية، لكونها تربط الحكومة بالشعب والرأي العام، من خلال استنادها إلى النتائج الانتخابية، وتشكل دستوريا أداة دستورية لتحقيق الديمقراطية، لكونها تحصر ممارسة السلطة في الأغلبية البرلمانية، وتتيح التبادل الدوري للأدوار بين الأغلبية والمعارضة، استناداً إلى ما تحمله صناديق الاقتراع، وتعتبر سياسياً من أهم مؤشرات قياس مدى ديمقراطية الأنظمة السياسية، لأنها تعبر عن التدبير الإيجابي للاختلاف، وعن التعددية المجتمعية التي تجد تمثيلها في المؤسسات

السياسية الرسمية من خلال الانتخابات، وعن الاعتراف الواعي والمتبادل بين مختلف الأحزاب السياسية، التي تعتمد في صراعها وتنافسها وتحالفاتها على برامج واقعية واضحة وقابلة للتطبيق، حيث تولي السلطة وممارستها بيقين مفتوحين في وجه مختلف الفاعلين المنضبطين والمحترمين لقواعد اللعبة السياسية.

ورغم تراجع الخطوط المميزة بين السياسات التقليدية اليمينية واليسارية، وبروز تقسيمات داخل كل توجه، بحيث أن هناك من يتحدث عن عدة أنواع من اليمين وعدة أنواع من اليسار، فإن معظم الأحزاب في الدول الغربية تميل إلى التحالفات السياسية التقليدية؛ فالتحالفات القائمة لتشكيل الحكومة مبنية على العديد من المرتكزات التقليدية للانقسام، كالارتباط بالطبقة العاملة والجماعات العلمانية ومصالح المدن، بالنسبة إلى اليسار، أو الارتباط بالمصالح التجارية والطبقة الوسطى، بالنسبة إلى اليمين، التي تؤثر في توجهات الأحزاب السياسية بشأن القضايا المركزية، كتسوية الأجور وبرامج الضمان الاجتماعي وبرامج التوظيف<sup>(١)</sup>.

لكن التحالفات لم تعد تركز على هذه المرتكزات فقط، بل إن الصراعات الحزبية وتنافسها خلق أنواعاً جديدة من قضايا الانقسام والتحالف من قبيل: المستوى البيئي، وبدائل أنماط العيش وحقوق الأقليات والمساواة الاجتماعية والمشاركة...، التي أصبحت تمثل أساس الانقسام بين اليسار الجديد واليمين الجديد<sup>(٢)</sup>، ومرتكزات التحالفات الحزبية، التي تكون في الغالب الأعم منسجمة، بحيث نادراً ما يلاحظ سقوط الحكومة في الأنظمة الديمقراطية البرلمانية نتيجة لتصدع التحالف الحزبي، باستثناء إيطاليا، التي تشهد عدم استقرار حكومي ملاحظ.

### ٣ - انتخابات متحررة من أساليب الضغط

تتأسس الديمقراطية على تمثيل مختلف القوى المجتمعية والسياسية، من خلال إتاحة حرية الاختيار بين أكثر من حاكم، أو أكثر من حزب سياسي، بما يتناسب مع الدفاع عن التوجهات والمصالح المختلفة.

ولتكون الديمقراطية كذلك، يجب أن يكون الاختيار حراً، وأن تكون الانتخابات متحررة من مختلف أساليب الضغط والتأثير<sup>(٣)</sup>، ويكون الدفاع عن المصالح الاجتماعية متحرراً من الجذرية والطوباوية، وأن تكون المصالح قابلة للتمثيل والتعبير عنها، وما يتضمنه من تبين للنسبية والواقعية، فلا يمكن تصور انتخابات حرة وسليمة مع انتشار نزعات التغيير الجذري، وإطلاقية المطالب، وإقصاء الآخرين استناداً إلى اختلاف المطالب

(١) رسل جيه دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية: الرأي العام والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الغربية وفرنسا، ترجم بإشراف وتحرير أحمد يعقوب المجدوبية؛ شارك في الترجمة محفوظ الجبوري (عمّان: دار البشير، ١٩٩٦)، ص ١٦٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٣) ألان تورين، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨)، ص ٢٤٤.

أو التوجهات السياسية، لأن الديمقراطية لا تحتل إلا الصراعات المحدودة.

ولتستطيع الأحزاب السياسية تقديم إجابات عن الأسئلة الاجتماعية والتعبير عن المطالب بعد تجميعها، ولتقديم برامجها الانتخابية بشكل ديمقراطي يضمن تكافؤ الفرص ومساواتها، ويضمن تنافس حقيقياً وفعالاً بينها، ليتمكن المواطن من إطلاق الحكم الحر على مختلف هذه البرامج، ينبغي أن تكون الانتخابات محكومة بقوانين تضمن مختلف الأهداف والأسس السابقة، وأعرافاً منضبطة للقيم الديمقراطية شكلاً ومضموناً، وأن تكون متحررة من الضغط المادي في مختلف مستوياته، سواء تعلق الأمر بالتححرر من الاستعمال الخفي للأموال أو التوظيف الزبوني للمصالح، أو تعلق الأمر بتجاوز المخلفات السلبية لغياب الاستقلال المادي للأفراد، بالإضافة إلى تخلصها من مختلف الضغوطات الثقافية، وخصوصاً من ترسبات الثقافة السياسية التقليدية من خرافة وقبلية ونزعة عرقية وعشائرية وأوهام عبقرية وميول تيئيسية.

هذه الأسس هي التي جعلت الانتخابات في الدول الديمقراطية سلطة، لأنها تجعل الاختيار حراً والتنافس السياسي حقيقياً، ولأنها تضمن تبادلاً للأدوار غير مطعون فيه، وخصوصاً إذا استحضرننا توفر مختلف الأحزاب على برامج سياسية واضحة، تمكن المواطنين من اختيار حكاهم بناء على سياسات عامة معروفة المنطلقات ومتوقعة النتائج، إذ لا يمكن تصور تنافس سياسي حقيقي من دون معرفة الناخبين للمشاريع الحزبية في مختلف المجالات، والأهداف الكبرى التي يسعى كل حزب إلى تحقيقها مستقبلاً.

وإذا كانت الديمقراطية مفتوحة على آفاق غير متوقعة، ولا تحتل قواعد مطلقة ونهائية في سيرورتها وتطورها، فإن الانتخابات تبقى أحد أهم الاستثناءات في هذا الصدد. ورغم تراجع نسبة المشاركة الانتخابية، التي تظهر هنا وهناك في الدول الغربية، ورغم تأثير وسائل الإعلام في الحملات الانتخابية أو في توجيه الناخبين، فإن العملية الانتخابية تظل إحدى الآليات الجوهرية لبناء الديمقراطية وتجسيدها.

#### ٤ - علاقة فعلية بين النتائج الانتخابية وتشكيل الحكومة

تمثل التوتاليتارية والاستمرار الأبدي في السلطة الخصم الرئيسي للديمقراطية، لذلك أفرزت هذه الأخيرة في سيرورتها التاريخية مجموعة من الميكانيزمات لتنظيم السلطة، بناء وممارسة، والحد من سلطة الدولة. ويعد التنحي عن السلطة بفقدان ثقة الناخبين، والصعود إلى المناصب التنفيذية، اعتماداً على النتائج الانتخابية، أحد الإفرازات الرئيسية في هذا الصدد. فهذه الأداة المستندة إلى فكرتي السيادة الشعبية والمساواة، والتي أوليت أهمية كبيرة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، بما تحمله من مشاركة المواطنين وانفتاح تشكيل الأجهزة المركزية، أدت إلى ترسيخ تبادل الأدوار بين الأحزاب السياسية بشكل هادئ ومضمون، بعيداً عن العنف والتغيير الجذري<sup>(٤)</sup>، كما أدت إلى ضبط

(٤) ألان تورين، ما هي الديمقراطية: حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية؟، ترجمة حسن قبسي، ط ٢ (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠١)، ص ٦٦.

الجماعات الحاكمة والتوازن معها، باعتبارها تضمن إرادة القوى المجتمعية والفاعلين السياسيين للحرية والمسؤولية. فلكون الديمقراطية في أحد أهم أوجهها نظاماً من الوساطات السياسية بين الدولة والقوى المجتمعية الفاعلة، فإن تمثيل هذه الأخيرة عبر التنافس الانتخابي، الذي يتيح تكوين السلطة التنفيذية، استناداً إلى نتائجها، يعد الوسيلة الآمنة للتعبير عن هذه الوساطات، ولتحقيق دولة الأحزاب المجسدة للديمقراطية، حسب تعبیر هانس كلسن<sup>(٥)</sup>، لأن العلاقة الفعلية بين النتائج الانتخابية وبناء المؤسسات السياسية الرسمية كطريقة سياسية لتأجير السلطة، على حد تعبیر وازر، تسمح بتقييم عمل الحاكمين، والتقرير في جدوى استمرارهم في ممارسة السلطة، ذلك أن كل تجاوز للسلطة وخرق للحريات، وعدم فعالية السياسات العامة، يؤدي إلى فقدان ثقة الناخبين، وبالتالي فقدان ممارسة السلطة والتنحي عن مراكز الحكم، ليفتح المجال أمام حزب أو تحالف حزبي جديد، يحظى بثقة الناخبين.

حقاً، إن الأحزاب السياسية التي تعتمد في تنافسها في الدول الديمقراطية على برامج واقعية قابلة للتطبيق، تشكل في حد ذاتها مشاريع سياسات عامة، وتشهد نضجاً في خطابها لكون تبادل الأدوار يؤثر في ثقافة الأحزاب السياسية، ويجعلها أكثر واقعية وبعيدة عن الديماغوجية والإطلاقية، لكن الممارسة السياسية محكومة تبقى بدرجات متفاوتة، بوجود فارق بين الخطاب والممارسة بين المأمول والمتحقق، بين الوعود والمنجزات، لذلك تشكل العلاقة الأوتوماتيكية بين النتائج الانتخابية وحق ممارسة السلطة الوسيلة المثلى لاختيار النخبة الحاكمة<sup>(٦)</sup>.

## ثانياً: اختلالات المنهجية الديمقراطية في المغرب

### ١ - اختلالات في الممارسة

لما كانت المنهجية الديمقراطية ترتبط بسلسلة مترابطة ومتكاملة من الحلقات القانونية والواقعية، تهم الخطاب والممارسة، والرؤية والاستراتيجية والتكتيكات السياسية، فإنها عملية حساسة اتجاه مختلف المؤثرات السلبية، سواء تلك المتعلقة بالفاعلين الأساسيين في النظام السياسي، أو تلك المتعلقة بالتقنيات الانتخابية؛ فهي تتأثر بشكل جدي وترابطي بمختلف الإجراءات المتناقضة مع روح الديمقراطية.

وإذا استحضرنّا مختلف التجارب الانتخابية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال، وما رافقها من نواقص وخروقات وانتقادات، تهم دور السلطة السياسية، كما تهم دور الأحزاب السياسية، أدركنا حجم الاختلالات في الممارسة في هذا الصدد، والتي تتفاوت في درجة تأثيرها على المنهجية الديمقراطية، تبعاً للتطورات السياسية والدستورية التي عرفها

(٥) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٦) دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية: الرأي العام والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الغربية وفرنسا، ص ١٥٣.

المغرب، وهي تتراوح بين تغييبها لأسسها الجوهرية وإنكارها، وعدم استحضارها في اللعبة السياسية خطاباً وممارسة، لاسيما أن الممارسة السياسية المغربية ظلت محكومة لفترات طويلة بالإقصاء الحاد المتبادل بين السلطة السياسية والأحزاب الفاعلة، وبين عدم احترامها لبعض أسسها.

إن جوهر المنهجية الديمقراطية يتجسد في تحويل الانتخابات من آلية لتدبير الاختلاف بين مختلف مكونات النظام السياسي، إلى سلطة وأداة لتكوين وتشكيل المؤسسات السياسية الرسمية، وممارسة السلطة، والتي لا تستقيم إلا بوجود علاقة فعلية بين النتائج الانتخابية وتشكيل الحكومة، وجعل هذه الأخيرة محكومة بميزان القوى بين الأحزاب السياسية فقط.

ظلت الممارسة السياسية في المغرب مفتقدة لآلية تنصيب البرلمان للحكومة حتى عام ١٩٩٢ دستورياً، وحتى عام ١٩٩٨ عملياً، بحيث بقي تشكيل الحكومة وتغييرها وانتهاء ولايتها، غير مستندة إلى نتائج انتخابية، ومحكومة بالسلطة الملكية المطلقة.

فحقاً، قد يلاحظ استناد بعض الحكومات المغربية، خاصة ابتداء من عام ١٩٧٧، إلى «أغليات برلمانية» ووجود امتداد برلماني لبعضها، لكن ذلك ظل محكوماً بالسلطة التقديرية للملك، الذي وظف هذا الترابط، لإدماج جزء من النخبة المعارضة، ولمجازاة النخب الموالية، وجعلها تستفيد من امتيازات المناصب الوزارية، حيث استثمر الملك المتمتع بمكانة مركزية وسلطات دستورية وسياسية ورمزية قوية، هذه الآلية لتوسيع النخب الملكية، ولتوسيع دائرة الزبونية، التي خدمت الأسس الجوهرية التي قام عليها، ألا وهي «نظام التزبين»، أكثر مما وظفه في إرساء أسس البناء الديمقراطي في المغرب.

يتضح الأمر أكثر إذا استحضرنا الدور الفعلي والمباشر للسلطة السياسية في صنع أغليات برلمانية تدافع عن الخيارات الملكية، سواء عبر إنشاء حزب جديد قبيل الانتخابات، أو عبر التحكم في النتائج الانتخابية من خلال تسخير تقنيات التقطيع الانتخابي، أو من خلال المزج بين الاقتراعين المباشر وغير المباشر، والتي مكنت من تهيئة أغليات مريحة للتشكيلات الحكومية، وإفراز نخبة سياسية تستند في غالبيتها إلى فعل إداري، أكثر من استنادها إلى امتداد حزبي جماهيري فعلي.

ولئن شكل هذا التدخل موضوعاً رئيسياً في خطابات المعارضة، لفترات طويلة، فإن هذا لا ينفي قبول الكثير من الأحزاب السياسية ممارسة مخالفة للمنهجية الديمقراطية، دأبت السلطة السياسية على اتباعها في الخفاء، ألا وهي «نظام الوزيجة»، الذي لجأت إليه السلطة السياسية، ابتداء من ثمانينيات القرن العشرين، والذي شمل أطرافاً محدودة، واتسعت الأحزاب المستفيدة منه مع استمراره في الصيرورات الخفية لصناعة النتائج الانتخابية وإعلانها، تبعاً لاستفادتها من السقف المحدد لبعض الأحزاب الكبرى.

تبعاً لذلك، فإن البرلمان المغربي لم يجسد مؤسسة لإفراز أغلبية تحكم وأقلية تراقب وتغني السياسات العامة باقتراحاتها وانتقاداتها، بل شكل فضاء لإضفاء صبغة تنافسية محدودة على الانتخابات، في إفراز نتائج وتمثيل الأحزاب من دون وجود إمكانية تشكيلها للحكومة، ومن دون إمكانية التأثير في القرارات السياسية المرسومة من قبل الملك، وهو ما

أدى إلى تراجع الإحساس والشعور بالاقتدار السياسي لدى الأحزاب السياسية المغربية، وهذا يتناقض مع روح الديمقراطية.

فهذه الأخيرة ترتعن بشعور الأحزاب السياسية بقدرتها على التأثير في القرارات السياسية، وفي السياسات العامة، صناعة وتنفيذاً، تسييراً وانتقاداً، تفعيلاً وتقييماً، فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية من دون استحضار انفتاحية تشكيل السلطة التنفيذية. ويصبح الاقتدار السياسي واقعاً لدى الأحزاب السياسية متى كانت اللعبة السياسية مفتوحة، وكان تكوين الأجهزة الحاكمة مستنداً إلى النتائج الانتخابية وقائماً على شرعية صناديق الاقتراع من دون غيرها، ومتى كانت الانتخابات السبيل الفعلي للوصول إلى مراكز القرار.

ورغم بروز أهمية النتائج الانتخابية في تشكيل الحكومة، ابتداء من عام ١٩٩٨، بحيث أصبحت الأغلبية البرلمانية تؤخذ بعين الاعتبار قبل تشكيل الحكومة، سواء من قبل الملك في تعيينه للوزير الأول، أو من طرف هذا الأخير في إطار بحثه عن تحالف مدعم للحكومة، وكذا في إعداد البرنامج الحكومي، والبحث عن الموافقة المبدئية للأغلبية المشكلة للحكومة قبل عرضه على البرلمان.

ورغم انعكاس هذا التغيير على الثقافة السياسية للأحزاب المغربية، بحيث أخذ التنسيق بينها اعتباراً أكبر، فإن النتائج الانتخابية الخام لم تتحول بعد إلى عامل للحسم الديمقراطي، وإلى سلطة لتشكيل الحكومة، نظراً إلى استمرار بعض الاختلالات السابقة في الممارسة، والتي تتحمل فيها مختلف الأطراف المسؤولية بدرجات متفاوتة، فالمنهجية الديمقراطية ليست شعاراً ولا خطاباً، بل هي واقع وممارسة، تتطلب في حدودها الدنيا اعترافاً متبادلاً، واعياً وإيجابياً بين مختلف الأطراف السياسية، يتبنى البراغماتية والخصوصية في التنافس والصراع، ويجنب الإقصاء والأحادية والعجرفة، كما تتطلب وجود استعداد لممارسة السلطة لدى الأحزاب السياسية، وما يتضمنه من توفرها على برامج حزبية واقعية، مدعمة بانفتاح صناعة السياسات العامة، وبالإمكانية الفعلية لتطبيقها وتحولها من مشاريع إلى سياسات، ومن التخلي عن الركون الزائد إلى المعارضة العدمية، والمعارضة «الناصحة» والابتعاد عن ثقافة عدم جدوى المشاركة، لكون غياب الاستعداد لتحمل المسؤولية وممارسة السلطة، يتناقض مع أهداف العملية الديمقراطية، لأن التنافس الانتخابي ليس لعبة رياضية حبية.

كما تتطلب المنهجية الديمقراطية انتشار قواعد ديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، إذ لا يمكن لهذه الأخيرة المطالبة باحترام قواعد المنهجية الديمقراطية، من دون تبنيتها قواعد ديمقراطية في ممارستها، في إفرازها للنخبة الحزبية، وفي صناعة القرارات الداخلية، بالإضافة إلى ترسخ هامش كبير وفعلي للحكومة، لصناعة سياساتها وتنفيذها، يجعلها السيدة على قراراتها والمسؤولة عنها، مما يتيح إمكانية محاسبتها من قبل الرأي العام والناخبين.

## ٢ - اختلافات ثقافية

إن توسيع دائرة اختلافات المنهجية الديمقراطية في المغرب ينطلق من مسلمة أساسية،

مفادها أن الديمقراطية ليست فقط آلية بسيطة للايديولوجية، ولا تختزل في الانتخابات وشفافيتها، لأن الاختزال يشكل خطراً على الديمقراطية ذاتها، بل هي فلسفة ترتكز، بالإضافة إلى قواعد وآليات واضحة تمكن من التجسيد الفعلي لإرادة الشعب وسيادته، على ثقافة سياسية وممارسة وسلوك يجسد مختلف القيم الضرورية للبناء والتطور الديمقراطي.

فالديمقراطية في سيرورتها التاريخية، بقدر ما ارتبطت بالآليات الانتخابية وبترسخ قواعد المشاركة السياسية في مختلف صورها، التي مكنت من تحويل الاختلاف المجتمعي والصراع المدني الحاد إلى اختلاف سياسي، يضمن التعايش والاعتراف بين مختلف المكونات، والذي ساهم في الحد من السلطات المطلقة في أوروبا بعد قرون طويلة من سيطرة الكنيسة والفيودالية (الإقطاعية) والملوك، بقدر ما ارتهنت كذلك، وبشكل أساسي، بضمان الحقوق الأساسية للفرد والجماعات، وتوسيع مجال حقوق الإنسان ليشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبتوسيع مجال تأثير الفاعلين الأساسيين، ليشمل، إلى جانب الأحزاب السياسية، النقابات وجمعيات المجتمع المدني وجماعات الضغط والمصالح والرأي العام. وساهمت مختلف هذه الإجراءات وغيرها في تزايد دور الفرد وأهميته في المجتمعات الأوروبية، سواء كفاعل في العملية الديمقراطية وفي الفعل السياسي، أو كموضوع للسياسات العامة وأهدافها. فالبناء الديمقراطي بقدر ما يرتبط بالتنافس السياسي وانفتاحية مجال المشاركة السياسية، بقدر ما يرتهن بعوامل مدنية ومجتمعية وسياسية، وبثقافة سياسية، كفيلة بتحقيق اقتدار المجتمع والمواطن، في مختلف الأصعدة، سواء تعلق الأمر بقدرته على التمييز بين البرامج الانتخابية المتنافسة، والتوجهات السياسية والايديولوجية، أو تعلق الأمر بقدرته على التأثير في الأحزاب والسلطة السياسية، سواء من خلال الانخراط المباشر في الأحزاب، أو من خلال مختلف قنوات المشاركة السياسية الأخرى، وقدرته على ممارسة الفعل السياسي عامة، والانتخابي خاصة، بشكل متحرر من مختلف أساليب الضغط.

ويرتبط الاقتدار السياسي بالعديد من العوامل، يمكن الإشارة، على سبيل المثال لا الحصر، إلى ما يلي:

– التحرر من الأمية والجهل السياسي، وهو تحرر يمكن المواطن من التمييز بين صدقية الخطاب والتضليل السياسي، وفك مختلف رموز الخطاب الديماغوجي، لتجنب مساوئه.

– التحرر من الخوف: خوف الفاقة والفقر، ومن فقدان المكانة أو المنصب الوظيفي، والتحرر من ترسبات العبودية المستمرة والفاعلة، في مجتمعات الدول المتخلفة، تحت مسميات مختلفة، ويرتبط ذلك بالتخلص من التبعية الاقتصادية وآثارها، والوصول إلى درجة من الاستقلال المادي.

– انتشار ثقافة عقلانية في مختلف خلايا المجتمع، تمكن الفرد من اللجوء بشكل أولي وأساسي لاستخدام العقل في مختلف علاقاته الاجتماعية، وفي الفعل السياسي الفردي والجماعي، والاحتكام إليه للتمييز بين مختلف المكونات والإجراءات والأفعال، التي تهم المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

– انتشار ثقافة سياسية مشاركة، قوامها ارتباط المواطن بالنظام السياسي، واهتمامه

بمختلف مخرجاته السياسية، سواء بالدعم أو النقد، من خلال مختلف صور المشاركة السياسية، وهو ما يعني ضعف «البركة الراكدة» وتراجع اللامبالاة السياسية، وتحول المواطن من السلبية والانتظارية إلى الوعي الإيجابي والفعل السياسي المستمر الفردي والجماعي.

– الاعتراف الإيجابي بمكانة الفرد وأهميته، سواء من قبل السلطة السياسية، أو من قبل ذوي الوضعيات العليا، وانتشاره بين الأفراد والجماعات في مختلف علاقاتهم التعاقدية وفي جميع المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهو الكفيل بترسيخ المواطنة، ودولة الحق والقانون، وما يتضمنه من إحساس بالدولة والمصلحة العامة، وتجاوز «الثقافة الاستعمارية» في التعامل مع المواطن والدولة.

ولكون المنهجية الديمقراطية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لا ترتبط بالهندسة الانتخابية فحسب، بل ترتبط كذلك بالثقافة السياسية للمواطن والفاعلين، المحيطة بالعملية السياسية، فإن الاختلالات التي عرفها المغرب في هذا الصدد، لا تقتصر على الاختلالات الممارساتية، بل تهم كذلك الاختلالات الثقافية والاجتماعية، ويمكن الإشارة إلى الاختلالات التالية:

– **الإقصاء:** إذ عرفت الحياة السياسية المغربية إقصاء متعدد الأوجه والأبعاد، قائماً بشكل أساسي على عدم الاعتراف بالآخر، والعجرفة والاحتقار والتمييز، سواء تعلق الأمر بالإقصاء العام الذي مارسه المركز في علاقاته مع المحيط، جغرافياً وبشرياً، والذي أفرز علاقات غير متوازنة بين مختلف المناطق المغربية، وتهميشاً للكثير منها، وبين الحواضر والقرى، وبين مركز المدن وهوامشها، كما أدى إلى انفصال حاد بين النخب المختلفة: السياسية والاقتصادية والثقافية، والجماهير، أو تعلق الأمر بالإقصاء السياسي، الذي نهجته السلطة في علاقاتها مع المعارضة، وذلك الذي تبنته الأحزاب السياسية ذاتها، وجمعيات المجتمع المدني، في علاقاتها بعضها ببعض، وفي ميكانيزمات تنظيمها الداخلي.

أدت مختلف أوجه الإقصاء، إلى جانب الموروثات التقليدية، إلى انتشار ثقافة الإقصاء في مختلف العلاقات الاجتماعية في المجتمع المغربي؛ إقصاء يعرقل بصورة أو بأخرى الاعتراف الواعي والإيجابي الضروري لكل بناء ديمقراطي.

– **غياب الاستقلال المادي للأفراد:** إذا كانت الديمقراطية تقوم أساساً على مبدأي الحرية والمساواة، فإن كلا المبدأين يتأثر بشكل جدلي بالافتقار الاقتصادي للأفراد، الذي يؤسس للاستقلال والحرية في مختلف الأفعال السياسية، خاصة الانتخابية، فلا يمكن انتظار نتائج انتخابية نزيهة وديمقراطية في غياب حد أدنى من الاستقلال المادي، يجنب آثار التبعية الاقتصادية ومخلفاتها، ولا يمكن انتظار تنافسية انتخابية حقيقية، مهما كانت فعالية الترسنة القانونية، في ظل وجود أفراد مستعدين للتحويل إلى عبيد في مواقف ولحظات محددة، مقابل حفنة من المال أو وعد بمنافع زبونية مؤقتة أو دائمة.

ولئن استحضرننا نسبة الفقراء في المغرب، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعدم فعالية السياسات الاجتماعية، وتراجع الخدمات العامة، وتآكل الطبقة المتوسطة، التي أصبحت أهم المؤشرات السلبية المسجلة على النظام المغربي في التقارير الدولية

والوطنية، أمكن القول إن البنية الاقتصادية والاجتماعية المغربية، لا تساهم في تأسيس انتخابات نزيهة وترسيخ تنافسية سياسية فعلية بين مختلف المكونات، إذ هناك دائماً فئة مستعدة لاستغلال الفراغات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما هناك دائماً فئات مصابة بفقدان المناعة اتجاه الأموال والمصالح الزبونية، خاصة أن «الإنسان المغربي الخاضع لأطر التحالف الاجتماعي المتنوعة، له قدرة لافتة على اللعب على جميع السلاسل وفي جميع مجالات التدخل»<sup>(٧)</sup>.

– ضعف انتشار العقلانية في المجتمع المغربي: إن الإنسان المغربي يلجأ في الدرجة الأولى إلى المقولات الموروثة، الغيبية والأخلاقية والخرافية، لتفسير مختلف الظواهر، سواء كانت اقتصادية أو ثقافية أو علمية أو طبيعية أو سياسية، حتى تلك التي تفترض في تحليلها وفك مركباتها ضرورة استخدام المناهج العلمية، وما تلك المكانة التي يحتلها «رجال الدين» بالمعنى اللغوي للكلمة، ورجال السحر والشعوذة والدجل، والطرق الصوفية، والطرق التقليدية في المجتمع المغربي، إلا دلائل قوية على تغييب استخدام العقل في الحكم على الأمور، ولا يقتصر الأمر على النسبة الكبيرة من الأميين المشكلة للمجتمع، بل يشمل أيضاً المتعلمين والفئات المثقفة بدرجات متفاوتة، حيث يلاحظ ضعف تأثير المناهج البيداغوجية المتبعة في تكوين عقل الإنسان المغربي، وانفصال حاد بين ثقافة المواطنين والمناهج العلمية، والنقاشات النظرية والفلسفية، التي تطرح في بعض المقررات الدراسية، والنقاشات الجامعية، وانفصال بين المعرفة المتلقاة وتلك المتبناة، باستثناء المعرفة والثقافة الدينية. فقلما نجد الاعتماد على قواعد التحليل الاقتصادي لدى المتخرجين من الشعب الاقتصادية، وقلما نجد استخدام المناهج العلمية لدى المتخرجين في المعاهد العلمية والطبية والقانونية، في نقاشاتهم وسلوكهم اليومي، والنقاشات العمومية، باستثناء ما تفرضه الحرفة.

فالمجتمع المغربي يشهد انتشاراً مستمراً لتغييب العقل، لدى الكثير من الفئات المثقفة: الأطباء، المهندسون، القضاة، الأساتذة الجامعيون... في علاقاتهم وسلوكهم الاجتماعي، إما نزولاً عند متطلبات «التقية»، وإما تمسكاً بقواعد اللعب على أكثر من حبل، وإما اقتناعاً بأهمية اللاعقلي في تحقيق منافع مالية واقتصادية وامتيازات اجتماعية.

لقد ارتبطت الديمقراطية في نشأتها وتطورها بثورة فكرية وثقافية، قادت الإنسان في المجتمعات الغربية، إلى تغيير نمط تفكيره، وتجاوز التفكير الظلامي الذي ساد قروناً طويلة وتحقيق قطيعة إبستمولوجية معه؛ قطيعة قامت أساساً على تقديس العقل والعقلانية والاعتراف بأهمية الإنسان الفرد، إلى جانب ارتباطها بالهندسة الدستورية والقانونية والمؤسسية. وإذا كان النظام السياسي المغربي عرف العديد من الإصلاحات على المستوى الأخير، فإن هذه الإصلاحات لم تستطع خلخلة البنى الفكرية التقليدية وتجاوز النظام القيمي والأخلاقي السائد في المجتمع المغربي، بل أكثر من ذلك، لم تستطع الحد منها.

Paul Pascon, «La Formation de la société marocaine», *Bulletin économique et social du Maroc* (٧) [B.E.S.M], nos. 120-121 (janvier-juin 1971), p. 24.

حقاً، إن التطور الديمقراطي عملية طويلة وممتدة في الزمن، ويتطلب وقتاً معقولاً لترسخ مختلف مقوماته، لكن التصاعد المستمر للعقلاني في المجتمع المغربي، عوض تراجع، يطرح تحديات حقيقية على آفاق التحول الديمقراطي، لكون الديمقراطية مرهونة بالعنصر البشري، بثقافته وسلوكياته وعلاقاته، سواء على مستوى الوعي بها وبأهميتها، أو على مستوى الممارسات المنضبطة والداعمة لها، كما يقود إلى تساؤل مشروع عن مدى جوهرية وفاعلية الإصلاحات المطبقة حتى الآن في المغرب، وعن آفاق الإنماء السياسي في ظل مجتمع، يستخف فيه الفرد من قيمة كل نظام اجتماعي، ولا تؤدي فيه الأفكار إلى خلق التزامات سلوكية<sup>(٨)</sup>.

**– ضعف الإحساس بالمصلحة العامة:** إن تقدير هذه الأخيرة والإحساس بالدولة، يرتبط أساساً بمشروعية النظام السياسي وبفاعلية السياسات العامة، ومدى إشباعها لمتطلبات الشعب في المجالات الحيوية، وبترجع نسبة الفساد لدى النخبة السياسية والبيروقراطية، الحكومة بانتشار المسؤولية والمحاسبة في مختلف المؤسسات، كما يرتبط بالمساواة ودولة الحق والقانون، كأسس حتمية للمواطنة.

وقد أدت الاختلالات التي عرفها النظام السياسي المغربي، في مختلف الجوانب السابقة، إلى انتشار ثقافة الاستخفاف بالمصلحة العامة، وضعف الإحساس بها، واتخاذها مطية لتحقيق المصالح الشخصية الآنية والمستقبلية من طرف النخبتين المحلية والوطنية، الأمر الذي أدى إلى اتساع دائرة السلبية واللامبالاة اتجاه كل ما يتعلق بالمجال السياسي، واتساع دائرة البراغمية الانتهازية، اتجاه كل ما يتعلق بالمصلحة العامة بالكثير من الحذقة والمكر والاستهزاء و«الفهلوة»، التي أصبحت قيماً مترسخة في سلوك الإنسان المغربي عامة، وفي الفعل السياسي خاصة.

فالإنسان المغربي أصبح يستغل كل علاقاته مع الدولة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع المادية، حتى وإن اقتضى الأمر التنازل عن كل القيم والمبادئ المتبناة على مستوى الخطاب، فالانتخابات تحولت إلى فرصة لتحقيق المنافع الذاتية والآنية، سواء تعلق الأمر بالناخبين أو المنتخبين بحيث يسعى الطرف الأول في أثناء كل تجربة انتخابية للحصول على أكبر قدر من المنافع والأموال، عبر بيع صوته الانتخابي إلى أكثر من مرشح، اقتناعاً منه بعدم جدوى العملية السياسية برمتها، ويسعى المنتخبون إلى استغلال مناصبهم لخدمة مصالحهم الشخصية المادية على وجه الخصوص، ولا غرابة إن تحولت الانتخابات إلى عملية حسابية، تخضع لمنطق الربح والخسارة، والمقارنة بين نفقات الوصول إلى المنصب وموارد هذا الأخير.

**– سيطرة ثقافة سياسية تقليدية:** إن مضمونها الأساسي هو التعلق بالأخلاق والخرافة والأوهام الماضية وتبنيها للحكم على العملية السياسية، عوض تبني منطق الكفاءة والإنجازات، واختصار الديمقراطية في قوالب وأنماط أخلاقية، فليست الإنجازات المحققة

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٥.

والكفاءة في التدبير والتسيير هي الفاصل للحكم بين الأحزاب السياسية والمرشحين، بل أصبحت القدرة على تسويق الخطاب الديني والصوفي والديماغوجي والماضوي هي الحكم الأساسي.

— انتشار ثقافة سياسية غير مهيكلة تتعدد صورها ويتزايد تأثيرها في المجتمع المغربي، فإذا كانت الديمقراطية تركز على منظومة من القيم الداعمة للاعتدال والوسطية، والمحاسبة والنقاء الفكري والسلوكي، فإن انتشار الاستهتار بالمبادئ والتهديم المستمر لمقياس القيم، لا يمكن أن يكون إلا مؤثراً سلبياً في جوهر الثقافة الديمقراطية، ومعرقلاً لانتشار سلوك انتخابي ديمقراطي، فثقافة التهريب والتهرب بمختلف أنواعه، والسلوكات المرتبطة فعلاً وتأثيراً، باقتصاد الجنس والدعارة والاقتصاد الطفيلي، تفرز بشكل مستمر وممنهج قيماً تخلخل مقاييس القيم التقليدية والحدائية على حد سواء. فمقاييس النجاح لا تستند إلى الكفاءة والنزاهة والزهد في المال العام واحترام القانون والاعتراف بالآخر، بقدر ما تستند إلى قيم التعهر وحجم العلاقات الزبونية، وتجاوز القانون والكسب غير المشروع...

### ٣ - عدم نضج الأحزاب المغربية

في عرضي التناوب المتقدمين من قبل الملك الحسن الثاني عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، لم تستحضر أحزاب الكتلة الديمقراطية، خاصة الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال نسبة المقاعد والأصوات، كشرط لتوليها التسيير الحكومي، وركزت في المقابل على وزارات السيادة، وعلى شخص وزير الداخلية، فإمكانية تشكيل حكومة أقلية وجدت مبرراتها في الانتخابات المزورة. وفي طموح التغيير من الداخل وتحقيق الانتقال الديمقراطي، ولم تستحضر غياب قواعد المنهجية الديمقراطية، فهذه الأخيرة يبدو أنها كانت غائبة في الثقافة الحزبية. وفي قاموسها السياسي، بحيث لم تطرح إلا بعد انتخابات ٢٠٠٢، من قبل حزب الاتحاد الاشتراكي، الذي تبناها قاعدة للدفاع عن أحقيته في مواصلة تولي الوزارة الأولى.

رغم أن الفصل ٢٤ من دستور ١٩٩٦<sup>(٩)</sup>، الذي صوتت عليه هذه الأحزاب بالإيجاب، يترك حرية كبيرة للملك في اختيار الوزير الأول، إذ ليس هناك ما يلزمه في اختيار وزير منتم حزبياً، ورغم غياب فارق معقول في نسبة المقاعد البرلمانية بين حزبي الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال، وفشلهما في تدبير الاختلاف حول الزعامة وتكوين كتلة منسجمة، فقد دافع حزب الاتحاد الاشتراكي عن المنهجية الديمقراطية رغم غياب شروطها، فهذه الأخيرة تقتضي، من بين ما تقتضيه، النضج في تكوين كتلة منسجمة، والحسم في الزعامة، وفي الشخص المقترح لتولي الوزارة الأولى، والتخلص من التبعية المطلقة للملك، ومن الانتظارية، وانتظار الإشارات الملكية؛ فالمنهجية الديمقراطية ترتفع بصناديق الاقتراع وبنضج الممارسة الحزبية، أكثر مما ترتفع بالقرارات الفوقية والزعامة الصورية ■

(٩) ينص الفصل ٢٤ من دستور ١٩٩٦ على ما يلي: «يعين الملك الوزير الأول. ويعين باقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول. وله أن يعفيهم من مهامهم. ويعفي الحكومة بمبادرة منه أو بناء على استقالتها».